



مركز الخليج للأبحاث
المعاصرة للبحوث



مختبر الحوار الخليجي
Gulf Dialogue Lab

أوراق ثقافية

التراث الثقافي

من الإرث المادي إلى الإبداع الرقمي في رؤية المملكة 2030

فاطمة بنت محمد آل فطيح

باحثة دكتوراه متخصصة في التراث الثقافي غير المادي

دائرة الملك عبد العزيز

ابريل – 2025



التراث لا يقف عند حدوده المادية، بل يتعداها إلى ما هو أعمق وأشمل، فهو الأعمال التي تمارس، والحكايات التي تروى والأهازيج التي ينتقل لحنا عبر الزمن، فتُصبح جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة اليومية.



يُعد التراث - بمفهومه - الشامل أكثر من مجرد بقايا مادية أو رموز تاريخية، انعكاس حقيقي للهوية الجماعية ومرآة الذاكرة الإنسانية، وكأنه خيط ناعم يمتد عبر العصور ليُشكّل النسيج الثقافي لشعوب الأرض. إنه حصيلة ما ورّثته الأجيال السابقة من ممارسات ومفاهيم وقيم وتقاليد، امتدت عبر الزمن وتناقلها الأجيال جيلاً بعد جيل، وتُشكّل جوهرها الثقافي، ووعيمها الذاتي، وانتماءها لمكانها وزمانها.

حينما نتحدث عن التراث، لا نذكر التاريخ ونقف عند أطلال الماضي فحسب، بل نعيش رؤية حية متجددة تنطلق من عمق الماضي وتستشرف المستقبل. وهذا التراث بكافة جوانبه - المادية واللامادية - شجرة غرست جذورها في أعماق الأرض وارتقت لتعانق السحاب مستلهمة الماضي ومستشرفة المستقبل.

التراث لا يقف عند حدوده المادية، بل يتعداها إلى ما هو أعمق وأشمل، فهو الأعمال التي تمارس، والحكايات التي تروى والأهازيج التي ينتقل لحنا عبر الزمن، فتُصبح جزءاً لا يتجزأ من نسيج الحياة اليومية. هذه الممارسات والتقاليد لا تعيش في متاحف أو كتب تاريخية، بل تتنفسها الأماكن، وتنطق بها الأشجار، وترومها دروب القرية، ونجدها حية في الأسواق الشعبية، وفي



تحتفل المجتمعات حول العالم في الثامن عشر من أبريل من كل عام باليوم العالمي للتراث، والذي أقرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ليكون مناسبة سنوية لتسليط الضوء على أهمية حماية التراث الثقافي والإنساني.

الفنون التي ترافقنا في أفراحنا، وفي تلك الحكايات التي نروها لأطفالنا حين نتحلق حول ضوء شبة النار في ليالي الشتاء. وبالقدر الذي يتنوع فيه هذا التراث، يتعدد أثره ويتسع نطاق أهميته في الحفاظ على الهوية، وصون التنوع، وتعزيز الاستدامة الثقافية. فعندما نغذي هذا التراث ونُحييه، نحن نغذي في الوقت نفسه روح المجتمع ونحافظ على توازنه.

ويمكن تصنيف التراث بوجه عام إلى نوعين رئيسيين، هما التراث المادي والتراث غير المادي. يشمل التراث المادي الشيء المحسوس الذي يمكن لمسه ورؤيته: كالأثار، والمباني التاريخية، والقطع الفنية، المخطوطات، وغيرها من الموروثات التي خلّفها الإنسان عبر الزمن، وتحمل بين تفاصيلها بصمات حضارات سابقة، وصورًا من أنماط الحياة القديمة التي تُمثل حلم الأجداد وآمالهم. أما التراث غير المادي، فهو أكثر تجردًا، لكنه أكثر حيوية وتأثيرًا، إذ يشمل الممارسات الشفوية، والفنون الشعبية، والعادات والتقاليد، والمناسبات، والمعارف المتوارثة، وكل ما ينتقل بين الأجيال من دون الحاجة إلى التدوين أو التسجيل. وعلى الرغم من أنه يبدو في ظاهره غير ملموس، إلا أن تأثيره العميق يكمن في قدرته على تشكيل السلوكيات الجماعية والنظرة إلى الحياة.



تكمن أهمية التراث - المادي أو غير المادي - في كونه حاملًا لذاكرة الشعوب، ومصدرًا لتشكيل وعيها بالذات. فالمجتمعات التي تفتقر إلى تراث متصل أو مهمل، غالبًا

ما تعاني من هشاشة في هويتها، وتراجع في قدرتها على التماسك والتطور. فقد أظهرت العديد من الدراسات أن فقدان التراث أو تهميشه يمكن أن يؤدي إلى انحسار الشعور بالانتماء الوطني، وبالتالي تقويض الاستقرار الاجتماعي. فالتراث هو الذي يربط بين الماضي والحاضر، ويوفّر للأفراد والجماعات الشعور بالانتماء والاستمرارية. كما أن التراث يتيح إمكانيات



يجب ألا تكون الثقافة فعل تباوٍ بالقدرات والإمكانات المالية التي تتمتع بها الدول، بل تكون فعلاً حضارياً نابعاً من روح الأمة وعمق تاريخها الإنسانيّ والفكريّ والتراثيّ، ولا نحتاج إلى "الأكبر" في كل شيء: أكبر متحف، أكبر مكتبة، أكبر مركز أبحاث، أكبر معرض كتاب، وإنما نحتاج إلى المبدع والمميّز والأصيل كي نتباهى به ونحسبه إنجازاً نفاخر به العالم.



هائلة في مجالات التعليم والسياحة والصناعات الإبداعية، ويُعد مورداً اقتصادياً يمكن تحويله إلى طاقة منتجة متى ما أُحسن استثماره. ولذلك، فإن العناية بالتراث لا تُعد ترفاً ثقافياً، بل ضرورة استراتيجية تمسّ مستقبل الأمم، وركيزة محورية في بناء الإنسان والمجتمع. ولا يجب أن نتعامل مع التراث كعناصر تاريخية جامدة، بل كأدوات حية تساعد على التكيف مع التحديات المعاصرة.

ومن هذا المنطلق، تحتفل المجتمعات حول العالم في الثامن عشر من أبريل من كل عام باليوم العالمي للتراث، والذي أقرته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ليكون مناسبة سنوية لتسليط الضوء على أهمية حماية التراث الثقافي والإنساني، وإحياء قيمته في الوعي العام، وتعزيز الجهود المشتركة لصونه وتوثيقه. في هذا اليوم، لا يُحتفى بالماضي فقط، بل يُستدعى التراث ليؤدي دوره الحاضر في صياغة العلاقات الاجتماعية والثقافية، وليرتبط بالتحويلات التنموية التي يشهدها العالم، وليذكّر الجميع بأن الهوية لا تُبنى بالقطيعة، بل بالامتداد والتجذر. إنّ الاحتفاء بالتراث في هذا اليوم ليس مجرد تذكير بالماضي، بل دعوة لحمايته وتوظيفه من أجل المستقبل.





في المملكة العربية السعودية، يأتي هذا اليوم في سياق وطني خاص، حيث تتبنى رؤية المملكة 2030 مسارًا طموحًا لتعزيز الهوية الوطنية، من خلال العناية بالتراث، وتوظيفه في التنمية المستدامة، وبناء صورة ثقافية حديثة للمملكة تنبع من عمقها الحضاري.

وفي المملكة العربية السعودية، يأتي هذا اليوم في سياق وطني خاص، حيث تتبنى رؤية المملكة 2030 مسارًا طموحًا لتعزيز الهوية الوطنية، من خلال العناية بالتراث، وتوظيفه في التنمية المستدامة، وبناء صورة ثقافية حديثة للمملكة تنبع من عمقها الحضاري. فقد جعلت الرؤية من الثقافة والتراث عنصرين أساسيين في تحقيق الازدهار الاجتماعي والاقتصادي، فتم إطلاق مبادرات ومشاريع، وإنشاء مؤسسات تُعنى بحماية التراث وتفعيله. ويأتي في مقدمتها هيئة التراث لتكون مظلة وطنية تُعنى بجمع وتوثيق الموروثات، ودعم الحرفيين والممارسين، وتسجيل العناصر التراثية على قوائم اليونسكو. وبرزت مبادرات لإحياء الأسواق التاريخية، وإقامة المهرجانات التراثية، ودعم الصناعات التقليدية، وربطها بالسياحة الداخلية والدولية. هذه المشاريع لا تقتصر على حماية التراث، بل تهدف أيضًا إلى جعله محركًا للنمو الاقتصادي من خلال صناعة السياحة والابتكار الثقافي.



لا تقف جهود رؤية 2030 عند حدود الصون والتوثيق، بل تمتد إلى دمج التراث في التعليم، وفي تعزيز الانتماء الوطني لدى الناشئة. فالمناهج الدراسية الجديدة بدأت تفتح مساحات لعرض الموروث المحلي، وتحفيز الطلاب على

اكتشاف التنوع الثقافي بين مناطق المملكة، وتنمية الفخر بالهوية السعودية المتعددة في وحدتها. كما أُطلقت برامج تدريبية ومتاحف تفاعلية تسعى لتجسيد التراث في قوالب معاصرة، تُقرب الجيل الجديد من رموزه دون أن تكون منفصلة عن واقعهم الرقمي. ومن بين المبادرات المتميزة في هذا المجال، يأتي برنامج "أنتمي" الذي تنفذه داره الملك عبد العزيز، والذي يهدف إلى تعزيز الانتماء الوطني لدى الشباب من خلال إبراز التراث الثقافي والتاريخي للمملكة. ويستهدف البرنامج الناشئة، ويشجعهم على اكتشاف وتوثيق التراث المحلي عبر تقنيات العصر الرقمي، مما يمكنهم من التفاعل مع ماضيهم بطريقة معاصرة ومتجددة. إن هذا البرنامج يُعد مثالًا حيًا على كيفية دمج التراث مع الابتكار الرقمي، مما يساعد على المحافظة عليه



تُبرز أهمية الحرف
التقليدية بوصفها
عنصرًا حيًا في الهوية
الوطنية، ومحركًا للتنمية
الثقافية والاقتصادية
ضمن مستهدفات رؤية

المملكة 2030

وتقديمه للأجيال الجديدة بطرق تجعلهم أكثر ارتباطًا بهويتهم الثقافية. وفي هذا السياق، يُمكن للتكنولوجيا أن تلعب دورًا محوريًا في توثيق وحفظ التراث، من خلال التطبيقات الرقمية والواقع الافتراضي، مما يسهم في تعميق التجربة الثقافية وتعزيز التواصل بين الأجيال.

أما في السياق الاقتصادي، فقد بدأت مشاريع ريادية تتخذ من التراث غير المادي مصدرًا للإبداع والإنتاج، فصارت الأزياء التقليدية تُعرض في معارض الموضة، والمأكولات الشعبية تُقدّم في مطاعم حديثة، والحرف اليدوية تُصمم بأسلوب معاصر لتناسب الأذواق العالمية.

في هذا السياق، جاء إعلان عام 2025م عامًا للحرف اليدوية في المملكة العربية السعودية كأحد المبادرات الحيوية التي تُجسد هذا الامتداد بين الأصالة والتجديد، وتُبرز أهمية الحرف التقليدية بوصفها عنصرًا حيًا في الهوية الوطنية، ومحركًا للتنمية الثقافية والاقتصادية ضمن مستهدفات رؤية المملكة 2030.





إن إعلان هذا العام عامًا للحرف اليدوية في المملكة يُعد خطوة استراتيجية تعكس عمق هذا التوجّه، إذ يهدف إلى تسليط الضوء على الحرفيين والحرفيات السعوديين، ودعم منتجاتهم، وربطها بالاقتصاد الإبداعي. وقد بدأ هذا العام يشهد إطلاق عدد من المبادرات والمعارض والبرامج التدريبية التي تسعى إلى تمكين الحرفيين، وتوثيق الموروث الحرفي المحلي، وتقديمه بأساليب عصرية تُواكب الذوق المحلي والعالمي. وهكذا، يتحول التراث من كونه إرثًا ساكنًا إلى مادة حيوية تنبض بالحياة، وتغذي سوق العمل، وتدفع بعجلة الابتكار، وتُساهم في تنويع الاقتصاد. وفي هذا السياق، يتم تعزيز دور الصناعات التقليدية باعتبارها مصدرًا للقيمة المضافة التي تحفز النمو الاقتصادي وتُساهم في توفير فرص العمل.

“

يعمل المتخصصون في التراث في مجالات الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والفنون، والتاريخ دورًا جوهريًا لا غنى عنه. فهم الحراس المعرفيون لذاكرة الأمة، والمفسرون العلميون لعناصرها، والمنظّمون لعمليات حفظها وتفعيلها. (اقتباس فوق)



في هذه المنظومة، يعمل المتخصصون في التراث في مجالات الأنثروبولوجيا، وعلم الاجتماع، والفنون، والتاريخ دورًا جوهريًا لا غنى عنه. فهم الحراس المعرفيون لذاكرة الأمة، والمفسرون العلميون لعناصرها، والمنظّمون لعمليات حفظها وتفعيلها. ودراسة الممارسات التراثية وتحليلها،

وتوثيقها وفق منهجيات علمية دقيقة، وتصنيفها بما يسمح بحفظها وتداولها. كما يشاركون في إعداد الملفات الوطنية لتسجيل عناصر التراث في اليونسكو، وفي تصميم البرامج التوعوية والتعليمية التي تنقل هذه المعرفة إلى المجتمع. ويُعد إشراك المتخصصين في صناعة القرار الثقافي أمرًا بالغ الأهمية، لأن الحفاظ على التراث لا يتحقق إلا بفهم عميق له، وقراءة نقدية سياقية تربطه بالواقع وتحدياته، وإلى جانب هذا الدور الرسمي والعلمي، هناك جانب وجداني وشخصي لا ينفصل عن عملية



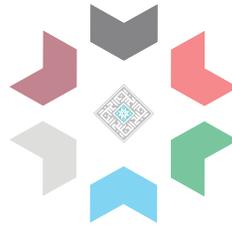
هذا المجال لا يُعد مجرد دراسة ثقافية، بل هو رسالة إنسانية وواجب حضاري. إن اهتمامي بالتراث ينبع من إدراكي العميق لأثره في تشكيل هوية المجتمع، كما أنني أعتبره أداة هامة في التنمية المستدامة.

الاهتمام بالتراث. وبصفتي باحثة مهتمة بالتراث، أشعر أن هذا المجال لا يُعد مجرد دراسة ثقافية، بل هو رسالة إنسانية وواجب حضاري. إن اهتمامي بالتراث ينبع من إدراكي العميق لأثره في تشكيل هوية المجتمع، كما أنني أعتبره أداة هامة في التنمية المستدامة. في رأيي، يجب أن يكون الحفاظ على التراث جزءًا من كل نشاط مجتمعي، سواء كان اقتصاديًا أو ثقافيًا أو اجتماعيًا. وأرى أن المجتمعات التي تهتم بتراثها وتعتز به تكون أكثر قدرة على مواجهة تحديات العصر، لأنها تستمد من ماضيها القوة التي تحفزها على التغيير والنمو.

إن رؤية المملكة 2030 أضافت بعدًا جديدًا لهذا الاهتمام، حيث يتم ربط التراث بالاستراتيجيات التنموية والاقتصادية بشكل يتيح له أن يكون جزءًا من المستقبل. وبينما يتم تطوير المشاريع التي تستثمر في التراث، سواء في السياحة أو الصناعات الإبداعية أو في التعليم، نرى أن التراث أصبح عنصرًا حيويًا يساهم في بناء مجتمع مبتكر ومتجذر في هويته. وكمهتمة بهذا المجال، أشعر أنني جزء من هذه العملية المتواصلة التي تعيد إحياء التراث وتقديمه كأداة لبناء المستقبل.



مركز الخليج للأبحاث المعرفة للجميع



www.ar.grc.net



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@arc.net



**Gulf Research Center
Foundation Geneva**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

Avenue de
Cortenbergh 89
4th floor, 1000
Brussels
Belgium



@Gulf_Research | behsauchuan | gchsauchuan | gchsauchuan

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع